

التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

Economic diversification and the establishment of economic sustainability in the Arab countries

د. بللعا أسماء¹¹ جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، ayanessro@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/30 تاريخ القبول: 2020/08/30 تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنوع الاقتصادي كمدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، بحيث تم التركيز على تشخيص مؤشرات كل من التنوع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، لتطرح الدراسة في الأخير بعض آليات التنوع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنوع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية، فقد سجلت ضعف وتدني في مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، لذا يتطلب الأمر تجاوز مختلف التحديات التي تعوق التنوع والاستدامة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، الاستدامة الاقتصادية، الدول العربية، مؤشرات الاستدامة، النمو المستدام.

تصنيفات JEL: B22، E69، F49

Abstract:

This study aims to analyze the reality of economic diversification as an entry point for establishing economic sustainability in the Arab countries, focusing on the diagnosis of indicators of both economic diversification and economic sustainability in the Arab countries, and the study will finally present some economic diversification mechanisms that promote economic sustainability.

The study concluded that Arab countries need to further strengthen their economic diversification policies in order to establish economic sustainability, as they have recorded weaknesses and declines in indicators of economic sustainability, so it is necessary to overcome the various challenges that hinder diversification and economic sustainability.

Keywords: Economic diversification; Economic sustainability; Arab countries; Sustainability indicators; Sustainable Growth.

Jel Classification Codes: B22، E69، F49.

1. مقدمة:

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الدول العربية، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد. وقد تزايدت أهمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الدول النفطية عامة والعربية خاصة، إلى درجة أنه أصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول كـ رؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040 ورؤية الإمارات 2050. وتنبع أهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية من عدة اعتبارات أبرزها الترابط القوي بين التنويع والنمو المستدام طويل الأجل وغير المتقلب، بحيث تعتبر درجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، ومن محركات توفير فرص التوظيف المنتج في القطاع الخاص، ورغم التقدم التدريجي الحاصل في تخفيف الاعتماد على أنشطة محددة، يتركز الهيكل الاقتصادي للدول العربية في أنشطة محدودة نسبياً كاستخراج النفط والغاز، وتكرير النفط الخام، والبتروكيماويات والصناعات الأخرى المرتبطة به، والكثيفة في الطاقة والنفط كالصناعات الإنشائية والبلاستيك والأسمدة، وهنا تظهر الحاجة الملحة لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي في الدول العربية من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نطرح التساؤل الآتي:

كيف يمكن إرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية من خلال التنويع الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما:

- تواجه الدول العربية تحدي تحقيق الاستدامة الاقتصادية؛
- يعمل التنويع الاقتصادي على تعزيز الاستدامة الاقتصادية للدول العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع كل من التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، وإبراز أهم الآليات المناسبة التي تعزز التنويع الاقتصادي، من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية لهاته الدول.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري الخاص بهذه الدراسة؛ والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في الدول العربية.

2. مفاهيم أساسية حول التنويع والاستدامة الاقتصادية

1.2 مفهوم التنويع وطرق قياسه:

1.1.2. تعريف التنويع الاقتصادي: ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. (مرزوك، 2013، صفحة 07)

وحسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنوع الاقتصادي تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة. (نزار و خالد ، 2014، صفحة 476)

2.1.2. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي: يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. (مدوح، 2015، الصفحات 461-462)

✓ **مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN):** من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، وبحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: (أسماء و دحمان، 2018، صفحة 333)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندالهيرشمان؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

✓ **مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD):** يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، وبحسب وفق الصيغة التالية: (صندوق النقد العربي، 2009، الصفحات 145-146)

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

S_j: مؤشر تنوع الصادرات؛

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j؛

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي في اقتصاد ما نجد: (نوري، 2014، الصفحات 35-36)

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

2.2. مفهوم الاستدامة الاقتصادية ومؤشراتها:

1.2.2. تعريف الاستدامة الاقتصادية: الاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبما يمكن المجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا ينته سواه من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متناهية من جيل لآخر. (عبد الرحمن، 2010-2011، صفحة 37)

أوضحت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (EGA) على موقعها، أن الاستدامة الاقتصادية تعنى القدرة على استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل حتى تستطيع المساهمة في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل وذلك من خلال، الاستثمار في الموظفين وتوفير فرص العمل، والاستثمار في المستقبل، والاستثمار في البرامج المجتمعية والتدريب والتعليم، ودعم النمو الاقتصادي. (حامد، 2017)

2.2.2. مؤشرات الاستدامة الاقتصادية: تركز الاستدامة الاقتصادية حسب تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة على خمسة مؤشرات وهي: (حامد، 2017)

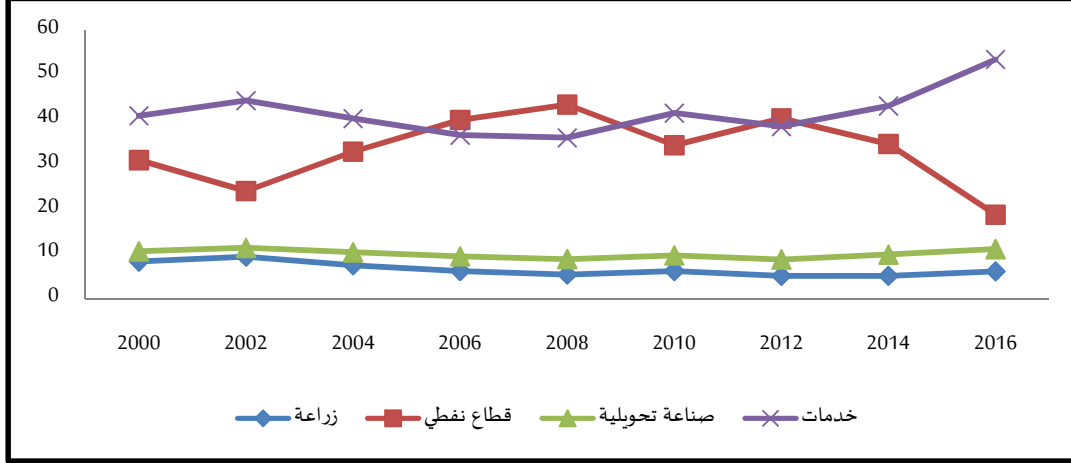
- **استنفاد الموارد الطبيعية:** والتي تعني القيمة النقدية لنفاذ موارد الطاقة والموارد المعدنية وموارد الغابات، وتحسب بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي؛
- **الادخار الصافي المعدل:** والذي يساوي المدخرات الوطنية الصافية زائد الإنفاق على التعليم ناقص استنزاف الطاقة والغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون والجسيمات، وتساوي المدخرات الوطنية الصافية الادخار القومي الإجمالي ناقص استهلاك رأس المال الثابت؛
- **رصيد الدين الخارجي:** أي نسبة الدين المستحق لغير المقيمين المسدد بالعملة الأجنبية، أو سلع أو خدمات من الدخل القومي الإجمالي؛
- **الإنفاق على البحث والتطوير:** الإنفاق الجاري والرأسمالي (العام والخاص) على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الشاملة لقضايا الإنسانية والثقافة والمجتمع، الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي؛
- **تركز الصادرات:** حيث يقيس نسبة تركّز المنتجات المصدّرة لدولة معينة.

3. واقع بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في الدول العربية

1.3. الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويوضح الشكل الموالي تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات النفطية العربية.

الشكل 1: تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب في نسب إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012، بحيث تراوحت نسبة مساهمته بين 24% و 40%، بينما نجد هذه النسبة عرفت انخفاضاً مستمراً بعد تلك الفترة بداية من سنة 2013 إلى أن وصلت إلى 18.8% سنة 2016، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط على المستوى العالمي. إن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي تحقق من إسهام قطاع الخدمات، فقد انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 2000، إلى 53% سنة 2016، في حين أسهم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

2.3. نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات:

على مستوى الدول العربية النفطية فرادى، حققت كل من الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر وليبيا جهود معتبرة في تنمية صادراتها غير النفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط، بحيث انتقلت نسبة إسهام الصادرات النفطية لهذه الدول من 33%، 44%، 48%، 57%، 43% و 75% على التوالي سنة 2007، إلى 15%، 39%، 18%، 11% و 40% على التوالي سنة 2016. (لقد تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة).

يوضح الشكل البياني الموالي، تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الاقتصادات النفطية العربية للفترة (2005-2016).

الجدول 1: تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية النفطية للفترة (2005-2016)

السنة	النسبة
2005	62%
2006	63%
2007	58%
2008	60%
2009	53%
2010	66%
2011	71%
2012	59%
2013	57%
2014	52%
2015	42%
2016	28%

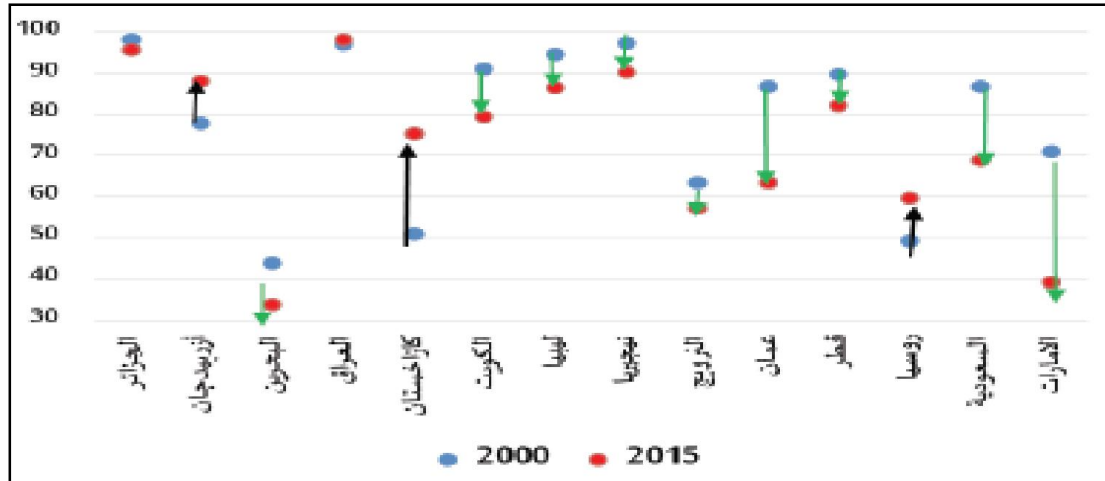
المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

يتبين من الجدول 1 أن نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية النفطية، عرفت تذبذب طفيف بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2005-2011)، إلا أنه يلاحظ أن الصادرات النفطية تبقى تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، حيث بلغت أعلى نسبة لها خلال تلك الفترة 71%.

تراجعت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية النفطية خلال الفترة (2012-2016)، بحيث انتقلت هذه النسبة من 59% سنة 2012، إلى 28% سنة 2016، وهو ما يعكس جهود الدول العربية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

ولتتبع حصة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية النفطية لكل اقتصاد على حدى ندرج الشكل الآتي:

الشكل 2: حصة النفط في إجمالي صادرات الدول العربية النفطية وبعض دول المقارنة لسنتي 2000 و 2015



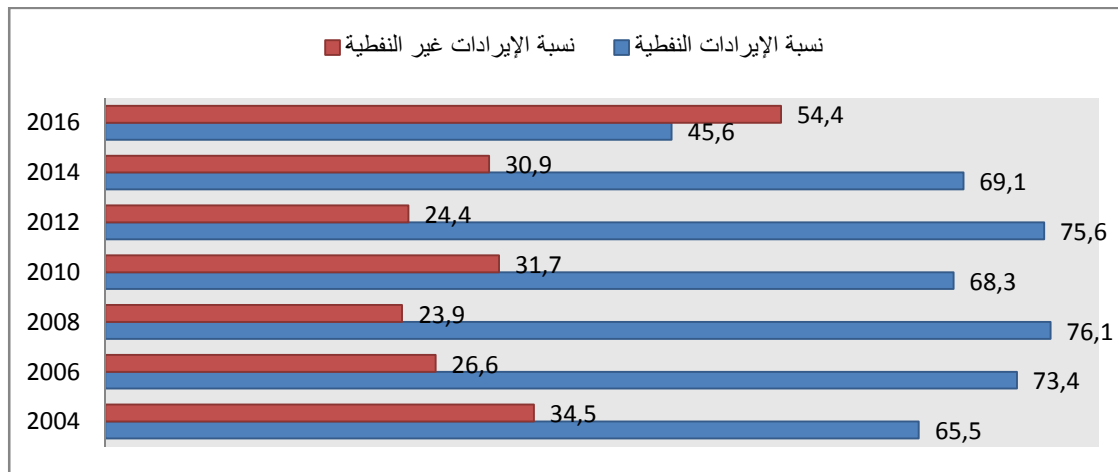
المصدر: تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص 80.

يظهر من الشكل رقم 02 أن بعض الدول العربية النفطية عرفت انخفاضاً متواصلاً لحصة القطاع النفطي من إجمالي الصادرات، وتأتي الإمارات على رأس هذه الاقتصادات بمعدل انخفاض سنوي بنحو 4% خلال الفترة (2000-2015)، تليها كل من سلطنة عمان (2.1%) والسعودية (1.5%) والبحرين (1.7%)، فيما لا يزال النفط يسيطر على غرار الترويج من خفض الأهمية النسبية للنفط ضمن هيكل صادراتها. وبالتالي فإن المعيار الأساس الذي يؤكد ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة يتوقف على ما تتبناه وتطبقه الدول من سياسات وإجراءات هادفة إلى تنويع هيكلها الإنتاجية والتصديرية.

3.3. نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات:

لتتبع مدى تطور مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي إيرادات الدول العربية النفطية ندرج الشكل الآتي.

الشكل 3: تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية النفطية للفترة (2004-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

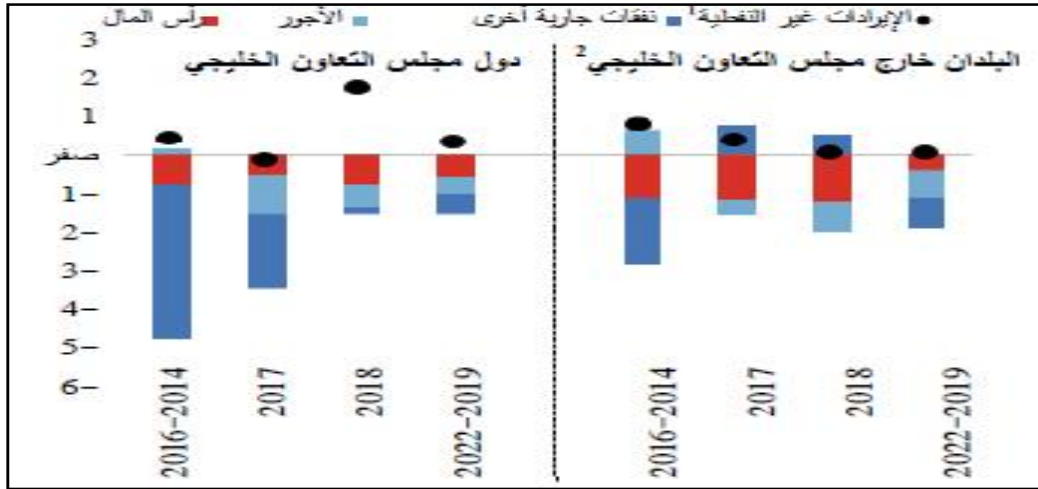
يتضح من الشكل رقم 03 أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية النفطية، عرفت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2004-2012، لتعرف بعد ذلك انخفاض مستمر خلال الفترة 2012-2016، بحيث تراجعت نسبة مساهمتها من 75% سنة 2012، إلى 45% سنة 2016، ويوحى ذلك إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي، إلا أنه قد يعود

سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الاقتصادات النفطية العربية، إلى انخيار أسعار النفط على المستوى العالمي بداية من منتصف سنة 2014.

في السنوات الأخيرة تبنت دول مجلس التعاون الخليجي تدابير تتراوح بين إجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الجارية بخلاف الأجور، وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الرأسمالية، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وفي الدول خارج مجلس التعاون الخليجي، نجد العراق تستند أساساً إلى زيادة تخفيض الاستثمار العام وتقييد الأجور، وفي الجزائر تركز معظم التدابير على الإنفاق لاسيما الاستثمار العام.

والشكل الموالي يبين التغير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية لهذه الاقتصادات.

الشكل 4: التغير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، الغير عن عام سابق)



ملاحظة: (1) تستبعد الكويت من سلسلة بيانات الإيرادات غير النفطية؛ (2) تشمل البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي كل من الجزائر، العراق وإيران.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: ضرورة المضي في إجراءات الضبط المالي وتنويع الاقتصاد، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017، ص 04.

4. تحليل مؤشرات الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

1.4. مؤشر استنفاد الموارد الطبيعية:

يمكن توضيح نسب هذا المؤشر بالنسبة للدول العربية لمتوسط الفترة (2010-2014)، من خلال الجدول الآتي:

الجدول 2: استنفاد الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للفترة (2010-2014)

الدولة	العراق	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	سلطنة عمان
النسبة	18.5	20.4	26.4	9.2	13.8	22.3	34.9
الدولة	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	ليبيا	اليمن
النسبة	0.5	14.7	3.8	1	6.4	16.2	8.1

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp: 264-267.

يظهر من الجدول رقم 02 ارتفاع ملحوظ في شدة استنفاد الموارد الطبيعية في الدول العربية، لتصل إلى أكثر من 20% في أغلب الدول، وقد سجلت سلطنة عمان نحو 34.9% وهي أعلى نسبة، في حين تميزت الأردن بأقل نسبة استنفاد للموارد الطبيعية، حيث بلغت 0.5%، تليها المغرب بنسبة استنفاد تقدر بـ 1%.

على العموم يبين هذا المؤشر أن نمط إدارة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة داخل الدول العربية، هو نمط غير مستدام اقتصادياً، مما يعني أنه غير قابل للاستمرارية لخدمة متطلبات الأجيال القادمة.

2.4. مؤشر صافي الادخار المعدل:

يحظى هذا المؤشر بأهمية بالغة في تقييم الاستدامة الاقتصادية، بحيث يتجاوز البعد التقليدي لتقييم المدخرات المحلية ومدى قدراتها على تمويل الاستثمارات المحلية، كونه يضيف الإنفاق على التعليم، ولمعرفة أداء الدول العربية في هذا المؤشر ندرج الجدول الآتي:

الجدول 3: صافي الادخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والصادرات للدول العربية

الدولة / الفترة	* 2014-2005	** 2017-2015
الأردن	15.7	4.4
العراق	-2.6	-7.0
السعودية	20.0	13.4
البحرين	-2.0	20.4
قطر	29.6	26.8
الكويت	18.7	14.6
سلطنة عمان	-20.1	-11.3
الجزائر	26.9	21.2
تونس	-2.7	-9.6
المغرب	16.6	20.9
مصر	2.3	1.2

(*) صافي الادخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي؛ (**) صافي الادخار المعدل كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والصادرات)

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp: 264-267.

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp: 343-346.

يلاحظ من الجدول رقم 03 أنه بدلاً من أن يحقق صافي الادخار المعدل حجماً كبيراً في الدول العربية، بشكل يتناسب مع ثروتها الهائلة، أو على أقل تقدير بشكل يعادل حجم استنفاد الموارد في هاته الدول، لم يحقق نسبة تفوق 30%، بالإضافة إلى أنه يحقق ادخاراً صافياً سالباً في كل من العراق، البحرين، سلطنة عمان وتونس خلال الفترتين (2014-2005) و(2017-2015)، مما يعني أن كل من المدخرات الوطنية الصافية والإنفاق على التعليم أقل من استنزاف الطاقة والغابات، وكذا الأضرار الناجمة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون، بالتالي هناك دلالة واضحة لعدم استقرار الموارد المالية المحلية المستدامة الطابع، واللازمة لتمويل الانطلاق في مسارات تنمية أكثر تطوراً وتنوعاً.

3.4. مؤشّر نفقات البحث والتطوير:

يساعد هذا المؤشر على معرفة مدى الإنفاق على أنشطة الابتكار الهادفة إلى زيادة المعرفة الشاملة، بحيث يُعد الابتكار أحد العناصر المهمة في إضفاء سمة الاستدامة على الاقتصاد (النمو الاقتصادي الطويل الأجل). وبالنسبة لأداء الدول العربية فيما يخص هذا المؤشر، يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول 4: متوسط نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الدولة / الفترة	2014-2005	2017-2010
الجزائر	0.1	0.5
تونس	0.6	0.6
الأردن	0.4	0.3
السعودية	0.1	0.8
البحرين	0.1	0.1
الإمارات	0.7	1.0
قطر	0.5	0.5
الكويت	0.3	0.1
سلطنة عمان	0.2	0.2
المغرب	0.7	0.7
مصر	0.7	0.6

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp: 264-267.

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp: 343-346.

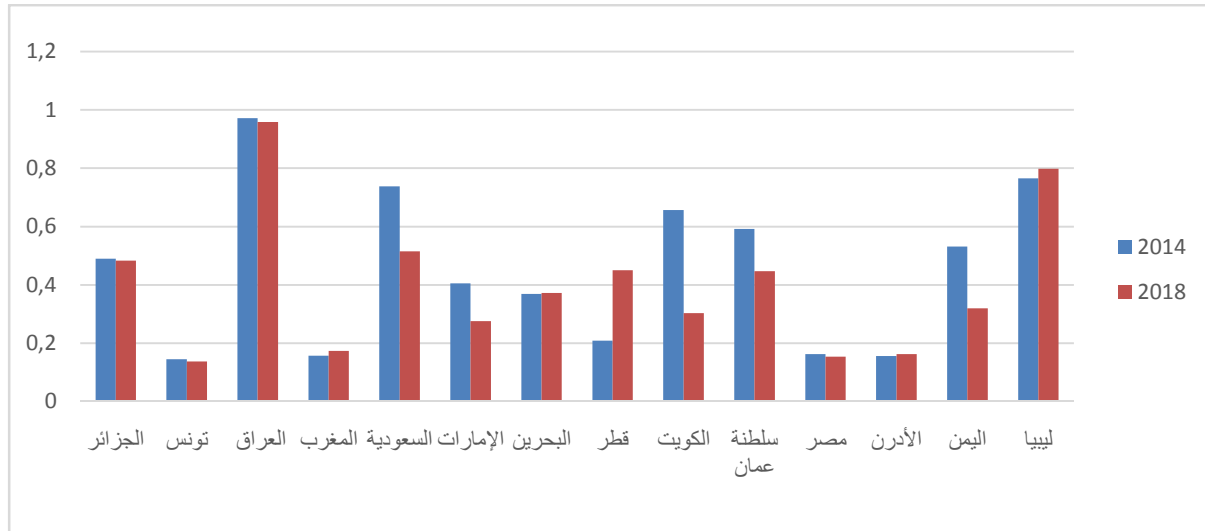
من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية للفترة (2014-2005) لم يتعدى نسبة 0.7% والتي سجلت في دولة الإمارات، ولم يتعدى أيضاً نسبة 1% لمتوسط الفترة (2017-2015)، وتبقى الإمارات تحقق أعلى نسبة.

تُظهر نتائج هذا المؤشر أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير منخفضة في الدول العربية، مما يعني تدني الإنفاق على أنشطة الابتكار في هاته الدول.

4.4. مؤشّر تركّز الصادرات:

يُعبّر هذا المؤشر عن مدى تحقق الاستدامة الاقتصادية من عدمها، بحيث كلما كانت الصادرات مركزة، كلما دل ذلك على الاعتماد على تصدير مادة واحدة وعدم تحقق التنوع الاقتصادية، وبالتالي عدم تحقيق الاستدامة الاقتصادية، والعكس صحيح. ويوضح الشكل التالي وضعية الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر.

الشكل 5: تركّز صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنتي 2014 و2018



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2016, pp: 264-267.

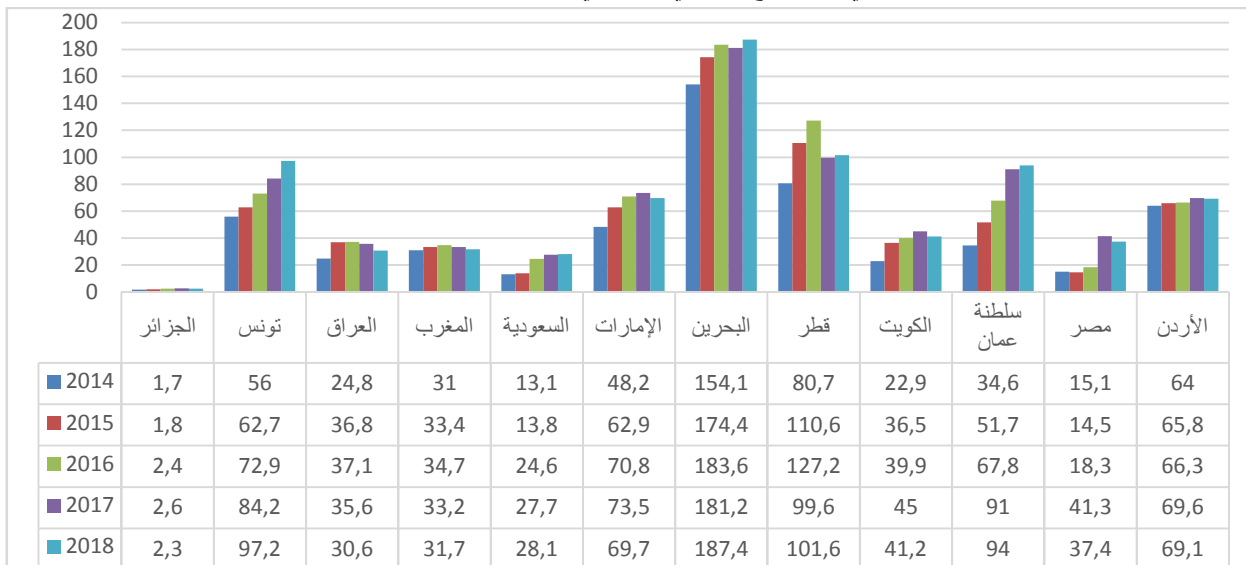
-United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, pp: 343-346.

يتضح من الجدول رقم 05 أن هناك تذبذب في قيم مؤشر تركيز الصادرات للدول العربية خلال سنتي 2014 و2018، إلا أن هذه القيم عموماً تبين شدة تركيز صادرات الدول العربية، وهذا راجع طبعاً لاعتماد أغلبها على القطاع النفطي.

5.4. مؤشر رصيد الدين الخارجي:

يوضح هذا المؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والشكل الآتي يوضح هذه النسبة للدول العربية.

الشكل 6: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، 2017، ص14.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، 2019، ص19.

يتضح من الشكل رقم 06 أن كل من البحرين وقطر تحققان معدلات عالية الخطورة من حيث نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي، فقد تطورت هذه النسبة في البحرين من 154% سنة 2014 إلى 187% سنة 2018، ونفس الشيء بالنسبة لقطر، حيث وصلت في 2018 إلى 101.6% بعد أن كانت 80% في 2014.

تسجل الجزائر نسب منخفضة للدين الخارجي، بحيث لم تتجاوز نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي 2.7% خلال سنوات الفترة (2014-2018)، وتعد هذه النسب التي سجلتها الجزائر خلال هذه الفترة أدنى نسب للدين الخارجي على مستوى الدول العربية.

عموماً يُظهر مؤشر رصيد الدين الخارجي، وجود تحديد حقيقي لمسار الاستدامة الاقتصادية في معظم الدول العربية، وتعود أسباب زيادة المديونية إلى الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، وهو ما يمثل عبء ثقل على الخيارات التنموية والاستدامة الاقتصادية.

5. التنوع الاقتصادي مدخل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

1.5. التنوع الاقتصادي أحد مراحل الاستدامة الاقتصادية:

يرى البعض أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرتين أساسيتين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي. (نزار و خالد ، 2014، صفحة 466)

كما يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيداً عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنوع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. (Michael & Anthony, 2015, p. 08)

بالتالي يمثل التنوع الاقتصادي أحد أهم مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية خاص في الدول العربية، ويتضح ذلك من خلال

الشكل الموالي:

الشكل 7: مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية



المصدر: تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2018، ص 50.

يبين الشكل رقم 07 أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية، والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنوع الاقتصادي المطلوب الذي يقود بدوره إلى إنجاز التحول الهيكلي، وبالتالي يحقق النمو المستدام والاستدامة الاقتصادية.

2.5. آليات التنوع الاقتصادي لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية:

1.2.5. إعطاء دفع قوية للصناعة: إن تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية العربية يتطلب أسبقية دفعة كبرى big push نحو الصناعة، ولا يمكن حدوث ذلك إلا بقفزة لا تأخذ بعين الاعتبار حسابات الربح والخسارة الضيقة والقصيرة الأمد للمؤسسات، بل يجب تخطي ذلك عبر التوظيف والاستخدام الضخم للعمالة الفائضة وغير النظامية، التي تصل إلى حدود 50% في هذه الاقتصادات، والتي تهدر في أعمال غير منتجة وسطحية؛ (روس، 2018)

2.2.5. تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للدول العربية: ففي حين أن بعض الدول العربية قد نجحت في تحسين بيئة الأعمال وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وفرص العمل، لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد سياسات تستهدف ضمان وجود بيئة أكثر ملائمة وتشجيعاً للقطاع الخاص، تركز على زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية؛ (صندوق النقد العربي، سبتمبر 2018، صفحة 13)

3.2.5. تكوين رأس المال البشري: يمثل تكوين رأس المال البشري في الدول العربية أمر في غاية الأهمية كونه لا يؤثر على التنمية البشرية والبطالة فحسب، بل على الاستدامة طويلة الأمد لنموذج نمو اقتصادي متنوع يستند إلى المعرفة يقوده القطاع الخاص، ولتسريع وتيرة تكوين رأس المال البشري ينبغي ضمان تنسيق السياسات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً يضمن تحسين المهارات ويخلق قطاع خاص يتمتع بالنشاط والديناميكية؛ (مجموعة البنك الدولي، 2019، صفحة 06)

4.2.5. زيادة العمالة في القطاع الخاص: خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع لجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص؛ (kamiar, Jeffrey B, & Hoda, 2018, p. 26)

5.2.5. رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات: ينصح بالعمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة، للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف

والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار، كذلك ينصح بالعمل على تطوير العناقيد الصناعية التي تتمحور حول تشجيع العلاقات بين تجمعات الشركات المنتجة لسلعة أو خدمة معينة، وتلك التي تورد الموارد الخام والأسواق والعملاء، وتستغل نفس البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات؛ (المعهد العربي للتخطيط، 2018، الصفحات 152-153)

6.2.5. تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: بحيث يتوجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل، وهو أمر بالغ الأهمية في المجتمعات العربية الشابة؛ (حيدر، 2018)

7.2.5. تنوع أنشطة الخدمات: وذلك بالارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل، إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع، خاصة الخدمات الإنتاجية كالاتصالات والخدمات المالية وخدمات الهندسة والتصميم، وكذا نظم المعلومات الرقمية. (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 164) ذلك أن قطاع الخدمات يعد من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم في تنوع الاقتصاديات العربية، خاصة خدمات التمويل وتقديم الاستشارات المالية والإدارية، كما يوفر قطاع الصناعات المعرفية القائمة على الاقتصاد الرقمي، فرص هائلة كونه قطاع مليء بالفرص التي تمكن فئة الشباب من إنشاء مشاريعهم في ظل التطور الهائل في صناعة الاتصالات، والتجارة الإلكترونية؛

8.2.5. تحسين كفاءة الإنفاق العام: ويكون ذلك من خلال عزل النفقات الحكومية (الجارية تحديداً)، وبشكل تدريجي، عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية. فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء؛ دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب؛ (kamiar, Jeffrey B, & Hoda, 2018, p. 24)

9.2.5. إعداد الخرائط الاستثمارية: تمثل الخرائط الاستثمارية وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو قطاع، بالإضافة إلى اشتغالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية، كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها، لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية إحدى الآليات التي يتوجب على الاقتصادات النفطية العربية أن تلجأ إليها كوسيلة لزيادة الاستثمار وتوجيهه بشكل أمثل حتى يساهم في تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي؛ (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 168)

10.2.5. العمل على استدامة التمويل: إن تنفيذ الخطط والرؤى الاقتصادية الهادفة للتنوع يتطلب قدراً ضخماً من الموارد المالية مع الوقت، وهو ما يتطلب توفير مصادر ثابتة للتمويل كالموارد المحلية، مع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل، دون إغفال النظر في آليات التمويل المبتكرة مثل التمويل الإسلامي.

6. خاتمة:

تطرق هذه الدراسة إلى التنوع الاقتصادي باعتباره مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، بحيث تم التركيز على مختلف آليات التنوع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز وإرساء الاستدامة الاقتصادية للدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ندرجها فيما يلي:

النتائج

- لا تزال صادرات النفط الخام والمواد الهيدروكربونية تمثل المصدر الأساسي للدخل في معظم الدول العربية النفطية، وإن كانت نسبة تحقيق التنوع تختلف من دولة إلى أخرى؛
- إن عملية التنوع التي تتبعها الدول العربية تعوقها تقلبات أسعار النفط، بحيث في فترات تدني أسعار النفط يكون التنوع هدفاً أساسياً، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، ومن هنا يكن القول أن الرغبة في التنوع كانت تتناسب عكسياً مع تطور سعر النفط؛
- تتطلب الاستدامة الاقتصادية تعزيز قدرة الدولة على تحمل الديون القائمة، وتخفيض احتمالات الوقوع في ديون جديدة في المستقبل، والتي تعتمد بدورها على مدى قدرة اقتصاد الدولة على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، وتزداد مخاطر الديون كلما ضعف الهيكل الإنتاجي للدولة وانخفض مستوى التنوع الاقتصادي فيها، وهذا ما لوحظ على بعض الدول العربية، وحتى تتمكن هاته الدول من معالجة مشكلة الديون في المدى الطويل لابد من التنوع الاقتصادي الذي يقود إلى إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة، وبالتالي مصادر تمويل جديدة؛
- لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، يجب تعزيز سياسات تنوع اقتصاداتها، انطلاقاً من ترشيد إدارة ثرواتها النفطية، وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة تخدم التنوع الاقتصادي وتحقق الاستدامة الاقتصادية.

الاقتراحات

- يتعين على الدول العربية تنوع مصادر الطاقة، باللجوء إلى استخدام الطاقات المتجددة للتقليل من سرعة استنفاد الموارد الطبيعية؛
- وضع سياسة كفيلة بمعالجة الدين الخارجي، كأن يتم تحديد سقف للدين لا يتم تجاوزه، بالموازاة مع ضبط وتقليص الإنفاق الجاري وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري، إضافة إلى فرض ضرائب تتناسب مع الظرف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- ضرورة وجود رؤية جماعية واضحة المعالم من دول العربية لسياسة التنوع، تكون بمثابة برنامج عربي متكامل لاختيار المجالات الأفضل ذات الأولوية والأهمية النسبية في تنوع مصادر الدخل؛
- وضع خرائط بالفرص الاستثمارية للقطاعات ذات الأهمية والتي تخدم التنوع، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص لاستثمار تلك الفرص وتحويلها إلى مشاريع تدر عوائد مجزية.

7. قائمة المراجع:

1.7. قائمة المراجع الأجنبية

- kamiar, m., Jeffrey B, N., & Hoda, s. (2018, October). Reforming Fiscal Institutions in Resource- Rich Arab Economies: Policy Proposals. *Economic Research Forum ,Working Paper No. 1228*.
- Michael , c., & Anthony, c. (2015). Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. authors & scientific Research Publishing. Récupéré sur https://file.scirp.org/pdf/OJPS_2015030609345277.pdf

2.7. قائمة المراجع العربية

- محمد عبيد كصب الجبوري نوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، الطبعة 01، المكتب الجامعي الحديث (الإسكندرية- مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2014)؛
- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف - الجزائر: جامعة فرحات عباس، (2010-2011)؛
- ذياب عساف نزار، و روكان عواد خالد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 02، (2014)؛
- عاطف لافي مزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013؛
- عوض الخطيب ممدوح، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 22، العدد 03، 2015؛
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، (2018)؛
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2018؛
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009؛
- مجموعة البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، بناء أسس الاستدامة الاقتصادية: رأس المال البشري والنمو في دول مجلس التعاون الخليجي (ملخص تنفيذي)، 2019.
- عبد الحسين الجبوري حامد، الاستدامة الاقتصادية في العراق: التشخيص والحلول، (2017/10/28)، تاريخ الاسترداد (2020/03/03)، من مركز الفرات: <http://fcds.com/economical/942>
- بيرو روس، التنويع الاقتصادي في المنطقة العربية: المهمة المستحيلة؟، (2018 /06 /25)، تاريخ الاسترداد (2019/09/10)، من جريدة الأخبار: <https://al-akhbar.com/Capital/252819>
- حسين آل طمعة حيدر، اتجاهات المالية العامة في البلدان العربية- رؤى وسياسات، (2018 /03 /22)، تاريخ الاسترداد (2019/09/18)، من مركز الفرات: <http://fcds.com/economical/1024>